الأمم المتحدة
A/78/462/Add.2
الجمعية العامة
Distr.: General
7 December 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 19 (ب) من جدول الأعمال

الثقافة والتنمية المستدامة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد إيفايلو **غاتيف** (بلغاريا)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 19 من جدول الأعمال (انظر A/78/462، الفقرة 2). ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.5/78/L.13 و A/C.2/78/L.56

2 - في الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عرضت ممثلة كوبا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار بعنوان "الثقافة والتنمية المستدامة" (A/C.2/78/L.13).

3 - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها الثالثة والعشرين المعقودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، مشروع قرار بعنوان "الثقافة والتنمية المستدامة" (A/C.2/78/L.56)، قدمه مقرر اللجنة، إيفايلو غاتيف (بلغاريا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/78/L.13.

4 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/78/L.56 (انظر الفقرة 7).

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء تحت الرموز A/78/462 و A/78/462/Add.1 و A/78/462/Add.2 و A/78/462/Add.3.

(1) A/C.2/78/SR.10 و A/C.2/78/SR.11 و A/C.2/78/SR.21 و A/C.2/78/SR.23.

الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

6 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/78/L.56، قام مقدِّمو مشروع القرار A/C.2/78/L.13 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

7 - توصي اللجنةُ الثانية الجمعيةَ العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الثقافة والتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراراتها 187/41 المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 1986 و 158/46 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1991 و 179/51 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1996 و 197/52 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1997 و 184/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 192/55 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 249/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 166/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 208/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 المتعلقة بالثقافة والتنمية وإلى القرار 288/66 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2012، المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه"، وإلى القرارات 223/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 230/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2014 و 214/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 229/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2017 و 230/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 214/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 المتعلقة بالثقافة والتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ ترحب بالإعلان الختامي للمؤتمر العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة (مونديا كلت 2022)،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس[1]، وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعدُ صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تشير إلى خطة شرم الشيخ للتنفيذ[3] المعتمدة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تشير أيضا مع بالغ القلق إلى الآثار الضارة لتغير المناخ التي لها تداعيات مدمرة على التراث الثقافي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب بالخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عقد في كيتو، إكوادور، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[4]، وإذ تدعو إلى تنفيذها الكامل والفعال وفي الوقت المناسب على جميع المستويات، وإذ تعيد التأكيد على أن الثقافة والتنوع الثقافي هما من مصادر إثراء الجنس البشري، وأنهما يُسهمان إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية والمواطنين، من خلال تمكينهم من القيام بدور فعال وفريد في مبادرات التنمية، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع، وفرص كسب الرزق،

وإذ تشير إلى أن خطة عام 2030 اعترفت، في جملة أمور، بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم وأقرت بأن الثقافات والحضارات يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وأنها من عناصرها التمكينية الأساسية،

وإذ تشير أيضا إلى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005[5]، وكذلك الاتفاقيات الدولية الأخرى لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي توفر إطارا شاملا لحماية وصون وتعزيز الثقافة بكل أبعادها وتقر بالتنوع الثقافي والتنمية الاقتصادية المستدامة[6]،

وإذ تسلم بأن الثقافة عنصر أساسي للتنمية البشرية وتعبير عن هوية الفرد والمجتمع ومصدر لابتكاراتهم وإبداعهم وهي عامل هام في الشمول الاجتماعي والقضاء على الفقر يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتولي البلدان زمام عمليات التنمية،

وإذ تسلم أيضا بالأهمية المتزايدة للتحول الرقمي في فتح الآفاق لتوسيع نطاق الوصول إلى الثقافة ليشمل الجميع، بطرق منها تهيئة بيئة مواتية للاقتصاد الإبداعي،

---

(3) FCCC/CP/2022/10/Add.1، المقرر 1/م أ-27.

(4) القرار 256/71، المرفق.

(5) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2440, No. 43977.

(6) اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح لعام 1954 (United Nations, *Treaty Series*, vol. 249, No. 3511)؛ والاتفاقية الخاصة بالوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام 1970 (United Nations, *Treaty Series*, vol. 823, No. 11806)؛ والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام 1972 (United Nations, *Treaty Series*, vol. 1037, No. 15511)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام 2001 (United Nations, *Treaty Series*, vol. 2562, No. 45694)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام 2003 (United Nations, Treaty Series, vol. 2368, No. 42671).

وإذ تسلّم كذلك بأهمية احترام وتفهم التنوع الثقافي في جميع أرجاء العالم والعمل سويا بدلا من التصادم، وبأهمية تعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات، والاستماع والتعلم المتبادلين، وأخلاقيات المواطنة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قراريها 130/73 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 16/76 المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، وفقا لاتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وغيرها من الصكوك ذات الصلة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وإذ تدرك الأهمية التي تعلقها تلك البلدان على إعادة الممتلكات الثقافية التي لها قيمة روحية وتاريخية وثقافية أساسية، وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية لا يزال قائما ومن الضرر الذي يلحقه ذلك بالتراث الثقافي للأمم،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في 13 أيلول/سبتمبر 2007[7]، وإلى دعوته الدول إلى أن تسعى إلى إتاحة الوصول إلى ما في حوزتها من الأشياء الخاصة بالطقوس ورفات الموتى و/أو إعادتها إلى بلدانها الأصلية من خلال آليات منصفة وشفافة وفعالة توضع بالاتفاق مع الشعوب الأصلية المعنية،

وإذ تشير كذلك إلى المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المتعلق بالتنوع الثقافي[8]، وإذ تقر بأن التنوع الثقافي مصدر إثراء للجنس البشري وعنصر يسهم إسهاما كبيرا في تنمية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والأمم على نحو مستدام، مما يدعم قدرتها على أداء دور فعال وفريد في مبادرات التنمية،

وإذ تسلم بأهمية تعدد اللغات باعتباره وسيلة لتعزيز تنوع اللغات والثقافات وحمايته والمحافظة عليه عالميا، بما يشمل لغات الشعوب الأصلية، وبأن تعدد اللغات الحقيقي يعزز الوحدة في ظل التنوع والتفاهم الدولي، وإذ تسلّم أيضا بما للقدرة على التواصل باللغة الأصلية لشعوب العالم من أهمية بالنسبة لهذه الشعوب،

وإذ تشير إلى قرارها 178/71 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2016 الذي أعلنت فيه السنة التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2019 السنة الدولية للغات الشعوب الأصلية، وكذلك قرارها 135/74 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي أعلنت فيه الفترة 2022–2032 العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية، لتوجيه الانتباه إلى الخسارة الحرجة للغات الشعوب الأصلية والحاجة الملحة إلى الحفاظ على لغات الشعوب الأصلية وإحيائها وتعزيزها،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 198/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، الذي أعلنت فيه عام 2021 سنة دولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، لتوجيه الانتباه إلى أهمية الاقتصاد الإبداعي في توفير العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل الكريم، ودعم روح المبادرة والإبداع والابتكار، وتمكين الناس، وتعزيز الشمول الاجتماعي، والحد من الفقر من أجل تحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع

(7) القرار 295/61، المرفق.

(8) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، 15 تشرين الأول/أكتوبر – 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2001*، المجلد الأول والتصويب، القرارات، الفرع الخامس، القرار 25، المرفق الأول.

والمنصفين والمستدامين، وإذ تشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم والعمل على نموها،

وإذ تلاحظ المؤتمر الدولي الرابع بشأن موضوع "الحفاظ على لغات العالم وتنمية التنوع اللغوي في الفضاء الإلكتروني: السياق والسياسة والممارسة"، الذي عقد برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ياكوتسك، الاتحاد الروسي، في الفترة من 1 إلى 5 تموز/يوليه 2019،

وإذ تشير إلى الشواغل المعرب عنها في إعلان ومنهاج عمل بيجين[9] بشأن نقص تمثيل المرأة في مواقع صنع القرارات في مجال الثقافة، مما يحول دون تمكنها من التأثير بشكل كبير في مجال الثقافة والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى أهمية تشجيع الثقافات الوطنية والإبداع الفني بجميع أشكاله والتعاون الثقافي الدولي والإقليمي، وإذ تعيد التأكيد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والآليات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال الأنشطة الثقافية والإبداع الفني، وإذ تسلم بأن احترام التعددية الثقافية، حسب تعريفها الوارد في الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي المعتمد في عام 2001، ممثلا في سياسات لشمول جميع المواطنين ومشاركتهم تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني واستتباب السلام، يعزز التنمية الثقافية ويسهم في التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي وبالإسهام الإيجابي للمعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية في التصدي للتحديات البيئية بطريقة مستدامة،

وإذ ترحب بالجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عُقد في كونمينغ بالصين، في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وبالجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الذي عُقد في مونتريال بكندا، في الفترة من 7 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2022، وبنتائجه، بما في ذلك إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وإذ تحث على تنفيذها مبكرا وبشكل فعال وشامل للجميع،

وإذ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017–2030[10]، وإذ تسلم بأن الغابات تكتسي في العديد من المناطق قيمة ثقافية وروحية هامة،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمد في فلورنسا، إيطاليا، في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2014 في منتدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة العالمي الثالث المعني بالثقافة والصناعات الثقافية، وبنتائج هانغدجو، التي اعتمدت في المؤتمر المعني بموضوع "الثقافة من أجل مدن مستدامة"، الذي عقد في هانغدجو، الصين، في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2015، وبإعلان بالي، الذي اعتُمد في المنتدى الثقافي العالمي الثاني الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من 10 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2016، وبالتقرير العالمي عن الثقافة من أجل التنمية الحضرية المستدامة، الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تشرين الأول/أكتوبر 2016 بعنوان "الثقافة: المستقبل الحضري"،

(9) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4–15 أيلول/سبتمبر 1995* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(10) انظر القرار 285/71.

وبالاستراتيجية الجديدة لدمج الثقافة والإبداع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدت في الاجتماع السنوي الحادي عشر لشبكة المدن المبدعة، الذي عقد في إينغيان – لي – بان، فرنسا، في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2017، وبالاجتماع السنوي الثاني عشر لشبكة المدن المبدعة، الذي عقد في كراكوف وكاتوفيتشي، بولندا، في الفترة من 12 إلى 15 حزيران/يونيه 2018، وبالاجتماع السنوي الثالث عشر لشبكة المدن المبدعة، الذي عقد في فابريانو، إيطاليا، في الفترة من 10 إلى 15 حزيران/ يونيه 2019، وكذلك بمناقشاته حول دور الثقافة في مجالات التنمية كافة، بما في ذلك التعليم، وريادة الأعمال، والابتكار، وشمول الجميع والاستدامة البيئية، وبالنسخة الثالثة من مؤتمر قمة بيجين لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعني بالمدن المبدعة بشأن موضوع "الإبداع يمكّن المدن، والتكنولوجيا تصنع المستقبل"، الذي عقد في شكل هجين في 17 و 18 أيلول/سبتمبر 2020، وبالاجتماع الإلكتروني لشبكة المدن المبدعة الذي نظم بالتشارك مع مدينة سانتوس المبدعة، البرازيل، في 6 و 7 تموز/يوليه 2021، بتركيز خاص على استجابات المدن المبدعة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبالمؤتمر السنوي الرابع عشر لشبكة المدن المبدعة، المعقود في سانتوس، البرازيل، في الفترة من 18 إلى 22 تموز/يوليه 2022 حول موضوع "الإبداع، الطريق إلى المساواة"، وبنسخته الخامسة عشرة، المعقودة في إسطنبول، تركيا، في الفترة من 11 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2023، حول موضوع "مدن قادرة على التكيف مع تحديات المستقبل"،

وإذ تسلم بدور المتاحف كجهات شريكة بالغة الأهمية في حماية الثقافة وتعزيزها، بدءا من صون التراث العالمي إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ولا سيما من خلال الجهود التي تبذلها في مجالات الحفظ والبحوث والاتصال والتثقيف،

وإذ تسلم أيضا بأن الثقافة في الميدان الدبلوماسي لا تزال عنصرا هاما في تعزيز العلاقات الدولية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهه وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار هشاشة القطاع الثقافي، ولا سيما في أعقاب أزمة كوفيد-19 العالمية، التي ألحقت اضطرابا شديدا بالمشهد الثقافي برمته، مما أدى إلى تفاقم مواطن الضعف البنيوية وأوجه اللامساواة الهيكلية، بما في ذلك الفجوات الاجتماعية والفوارق بين الجنسين، وعدم المساواة في إمكانية الانتفاع بالثقافة، والقيود المفروضة على الحرية الفنية، وسوء أحوال وسبل عيش الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة وممارسي الأنشطة الثقافية والأوساط الثقافية، وأضر باستحداث السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها وإمكانية الحصول عليها، وفاقم من فقدان العائدات من السياحة وأبرز المساهمة الحاسمة

للقطاعين الثقافي والإبداعي في المجتمعات وفي تحقيق خطة عام 2030، وإذ تحيط علما بالتقارير المعنونة "تقييم أثر كوفيد-19 على الصناعات الثقافية والإبداعية"، والثقافة في أوقات كوفيد-19: القدرة على التكيف والتعافي والانتعاش"، و "الثقافة والصناعات الإبداعية في مواجهة كوفيد-19: آفاق التأثير الاقتصادي"، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عامي 2021 و 2022،

وإذ تكرر تأكيد التزامها بألا يترك أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد التسليم بأن كرامة شخص الإنسان أمر أساسي، والرغبة في أن تتحقق الأهداف والغايات لجميع الأمم والشعوب وجميع الشرائح الاجتماعية، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولا إلى مَن هم أكثر تأخرا عن الركب،

1 - ***تحيط علما*** بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[11]،

2 - ***تعيد تأكيد*** الدور الذي تؤديه الثقافة بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق التنمية المستدامة يمنح الشعوب والمجتمعات المحلية إحساسا قويا بالهوية والتماسك الاجتماعي ويزيد من فعالية واستدامة السياسات والتدابير الإنمائية على جميع المستويات، وتشدد في هذا الصدد على أن السياسات المراعية للسياقات الثقافية يمكن أن تحقق نتائج إنمائية أفضل تشمل الجميع وتتسم بالاستدامة والإنصاف؛

3 - ***تعيد أيضا تأكيد*** القيمة الجوهرية للثقافة وتعترف بمساهمتها في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة جميعها؛

4 - ***تسلم*** بتأثير الثقافة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة تسهم في تعزيز الشمول الاجتماعي وإيجاد قطاع اقتصادي قوي وقابل للاستمرار عن طريق توليد الدخل، وإيجاد فرص عمل لائقة للجميع ومعالجة البعدين الاقتصادية والاجتماعي للفقر من خلال التراث الثقافي، بما يشمل حمايته وحفظه، والقطاعات الثقافية الإبداعية، مع توفير حلول ابتكارية وفعالة للمسائل الشاملة من قبيل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتكنولوجيا والبيئة؛

5 - ***تدعو*** إلى زيادة الدعم المقدم للقطاعين الثقافي والإبداعي، بما في ذلك توفير موارد مالية واستثمارات إضافية في سياق جهود التعافي من كوفيد-19 وغيره من السياقات، مع التسليم بالدور الجوهري الذي تؤديه الثقافة في المجتمعات وبتأثيرها في التنمية المستدامة، وإلى حماية الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، وتشجيع المعرفة والابتكار والحوار بين الثقافات، وتكييف هذه الثلاثة مع التحول الرقمي، وتعزيز الصلات بين الثقافة والتعليم، وحفظ التراث الثقافي والمعارف التقليدية والمعارف الموروثة عن الأجداد للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وغيرها، وتعزيز إقامة مجتمعات سلمية وحاضنة للجميع، وإشراك جميع قطاعات المجتمع من خلال الثقافة، بطرق منها الإحاطة بالتحديات التي تواجهها النساء والفتيات، ومعالجة الآثار الواقعة على سلسلة القيم الثقافية والتنوع الثقافي، وتعزيز الروابط بين الثقافة والطبيعة، وتسخير التأثير المحتمل والتحوّلي للثقافة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع الاعتراف بتأثيرها المتعدد الأبعاد على قدرة الناس ومجتمعاتهم المحلية على الصمود وعلى رفاههما وازدهارهما؛

(11) A/78/217.

6 - ***تؤكد*** على الإسهام المهم للثقافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[12]، وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتقر في هذا الصدد بما يلي:

(أ) أن الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع نظرا إلى أن حفظ التراث الثقافي، والقطاعات الثقافية والإبداعية، والسياحة الثقافية المستدامة والهياكل الأساسية الثقافية، بما يشمل تجديد المناطق الحضرية، هي مصادر لتوليد الدخل، وإيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، وتؤدي بالتالي إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي النابع من المجتمعات المحلية، ويمكن أن تسهم في تمكين الأفراد؛

(ب) أن الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، مع احترام التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي والطبيعي والنهوض بالمؤسسات الثقافية وتعزيز القطاعات الثقافية والإبداعية، في السياقات الحضرية والريفية؛

(ج) أن الثقافة تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، لأن حماية التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي والتراث الطبيعي لها أهمية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن دعم النظم التقليدية لحماية البيئة وإدارة الموارد يمكن أن يسهما في زيادة استدامة النظم الإيكولوجية الهشة وحماية التنوع البيولوجي وصونه واستخدامه على نحو مستدام وفي تفادي تدهور الأراضي وفي التصدي لتغير المناخ؛

7 - ***تؤكد من جديد*** أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بمنأى عن السلام والأمن، وأن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن، وتعترف بأن الثقافة يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بتشكيل مورد قيم لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية، وتيسير الحوكمة الشاملة للجميع والحوار على الصعد الوطني والإقليمي والدولي والإسهام في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في المصالحة والتعافي واكتساب القدرة على الصمود؛

8 - ***تجدد تأكيد*** التزامها باحتضان التنوع في المدن والمستوطنات البشرية، وبتعزيز التماسك الاجتماعي، والحوار فيما بين الثقافات، والتفاهم والتسامح والاحترام المتبادل، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والابتكار، وروح المبادرة، وشمول الجميع، والهوية، والسلامة، وصون كرامة الجميع، بمَن فيهم الذين يعيشون ظروفا هشة، وكذلك بتعزيز القدرة على توفير ظروف عيش مريحة وإقامة اقتصاد حضري نابض بالحياة وباتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تعزيز المؤسسات المحلية للتعددية والتعايش السلمي في مجتمعات متزايدة التنوع والتعدد الثقافي؛

9 - ***تسلم*** بضرورة وضع الثقافة في الاعتبار لدى تشجيع وتطبيق أنماط جديدة مستدامة للاستهلاك والإنتاج تسهم في الاستخدام المسؤول للموارد وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ؛

10 - ***تقر*** بأن كلا من التعليم الجيد والتعليم غير النظامي والتعلم مدى الحياة يثرى بالثقافة، بما تنقله من قيم مشتركة ومعارف ومهارات، وتقر أيضا بأن تعليم الثقافة والفنون يمكن أن يسهم إسهاما

(12) القرار 1/70.

مباشـرا في التحول البنّاء للنظم التعليمية، بطرق منها التعليم والتدريب التقني والمهني، بحيث تلبي احتياجات المتعلمين في هذا العالم الذي يتغير بسرعة وتلبي الحاجة إلى قوة عاملة مبدعة وقادرة على التكيف[13]؛

11 - ***تدعو*** إلى تنمية طاقات الإبداع والابتكار لدى المتعلمين، وقدرتهم على التمتع بالفنون وعلى التعبير عن أنفسـهم من خلالها، ووعيهم بالتاريخ وتنوع الثقافات، فضـلا عن تعزيز التعليم من أجل حماية التراث الثقافي والطبيعي وأماكن الذاكرة التي يلزم وجودها لصون أشكال التعبير الثقافي؛

12 - ***تذكر*** بإدراج عدة غايات في خطة عام 2030 تعكس مسـاهمة الثقافة في التنمية المسـتدامة، وتذكر أيضـا بأن أهداف وغايات التنمية المسـتدامة هي أهداف وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتتطلع في هذا الصـدد إلى تحقيقها، اسـتنادا إلى قوة الثقافة باعتبارها عاملا ممكِّنا وقوة دافعة لإحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة؛

13 - ***ترحب*** بالجهود والمبادرات التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بصفتها وكالـة الأمم المتحدة المكلفة بشـؤون الثقافة، لتعزيز وقياس الأثر التحويلي للثقافة على تحقيق خطة عام 2030، بالاسـتناد إلى المعلومات والبيانات المقدمة من الدول الأعضـاء في إطار التقارير الدورية المتصـلة بمجموعة الصـكوك الكاملة التي وضـعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال الثقافة وأطر المؤشرات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك مؤشرات الثقافة لعام 2030؛

14 - ***تقرر*** النظر، حسب الاقتضاء، في مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة في إطار متابعة واستعراض خطة عام 2030، عملا بأمور منها استعراض الهدف 11، الذي من شأنه أن يولد قوة دفع مهمة لتنفيذ ذلك الهدف من الآن وحتى عام 2030؛

15 - ***تحيط علما مع التقدير*** بالمناسبة الرفيعة المستوى بشأن الثقافة والتنمية المستدامة التي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في تموز/يوليه 2023، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بمناسبة اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، عملا بالقرار 214/76؛

16 - ***ترحب*** بعقد المؤتمر العالمي المعني بالسـياسـات الثقافية والتنمية المسـتدامة، المعروف أيضا باسم "مونديالكلت 2022"، الذي استضافته حكومة المكسيك، في الفترة من 28 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2022، وتتطلع إلى المؤتمر العالمي المرتقب المعني بتعليم الثقافة والفنون، الذي سيعقد في الإمارات العربية المتحدة في عام 2024، لمواصـلة تعزيز الصـلات بين الثقافة والتعليم، وترحب بانعقاد الدورة الخامسـة والأربعين للجنة التراث الثقافي في المملكة العربية السعودية في الفترة من 10 إلى 25 أيلول/سبتمبر 2023؛

17 - ***تدعو*** جميع البلدان، فضـلا عن الهيئات الحكومية الدولية ومؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة، ضمن الولايات المنوطة بها وفي حدود مواردها، والمنظمات غير الحكومية المعنية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى القيام بما يلي:

(أ) توعية الجمهور بأهمية التنوع الثقافي للتنمية المسـتدامة، والترويج لقيمته الإيجابية من خلال وسـائل التعليم والإعلام، مع السـعي أيضـا إلى تكريس تعدد اللغات باعتباره وسـيلة لتعزيز وحماية وصون تنوع اللغات والثقافات على الصعيد العالمي؛

(13) كما جاء في تمهيد وثيقة نتائج المؤتمر العالمي الثاني عن تعليم الفنون، الذي عقد في سـول في الفترة من 25 إلى 28 أيار/ مايو 2010، وهي جدول أعمال سول: أهداف تنمية تعليم الفنون.

(ب) ضمان إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها على نحو أبرز وأكثر فعالية في سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على جميع المستويات؛

(ج) ضمان قدرة النساء والرجال على الوصول على قدم المساواة إلى الحياة الثقافية وعملية صنع القرارات في المجال الثقافي والمشاركة والإسهام فيهما، وزيادة الالتزام بوضع سياسات وبرامج ثقافية تتضمن منظورا جنسانيا على الصعد المحلي والوطني والدولي بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

(د) إجراء حوار مناسب بين الثقافات وتنفيذ برامج للتعاون والتنوع الثقافي ينخرط من خلالها الشباب في مجتمع متعدد الثقافات، ويشاركون في تحقيق خطة عام 2030، ويحققون نتائج تعليمية أفضل ويكتسبون مجموعة أوسع وأكثر تنوعا من المهارات والقدرات النوعية؛

(هـ) تشجيع بناء القدرات، حيثما يقتضي الأمر، على جميع المستويات، من أجل بناء قطاعات ثقافية وإبداعية تتسم بالحيوية، خصوصا عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار وروح المبادرة، للنساء والشباب وغيرهم، ودعم بناء مؤسسات ثقافية وقطاعات ثقافية وإبداعية، وتوفير التدريب التقني والمهني للمهنيين العاملين في مجال الثقافة وزيادة فرص العمل في القطاعات الثقافية والإبداعية تحقيقا للنمو والتنمية المطردين والمنصفين والشاملين للجميع على الصعيد الاقتصادي؛

(و) العمل بنشاط لدعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية وتيسير وصول هذه السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية، في البيئة الرقمية وغيرها، على نحو فعال ومنصف ومشروع، مع مراعاة نطاق الإنتاج والاستهلاك الثقافيين الآخذ في التوسع ومراعاة الدول الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي المعتمدة في عام 2005 لأحكام تلك الاتفاقية؛

(ز) تعزيز التنوع الثقافي واللغوي، والمساواة في الوصول إلى أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية، وتعزيز التدفقات العالمية الأكثر توازنا للسلع والخدمات الثقافية، من خلال ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، وتنظيم المنصات الرقمية بشكل أفضل؛

(ح) صون وحفظ المعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والممارسات المجتمعية للإدارة البيئية، التي تشكل أمثلة قيمة للثقافة باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والتكنولوجيا الحديثة والمعارف والممارسات والابتكارات المحلية وتلك الخاصة بالشعوب الأصلية؛

(ط) تسريع الجهود من أجل حماية التراث الثقافي والطبيعي من الظواهر الجوية القصوى وارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر، وغيرها من المخاطر التي اشتدت حدتها بسبب تغير المناخ، مما يهدد سلامة ذلك التراث والحفاظ عليه للأجيال الحالية والمقبلة؛

(ي) تعزيز الوعي العالمي بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، بطرق منها حماية الموارد البيولوجية وحفظها وتشجيع الاستخدام التقليدي لها وفقا للممارسات الثقافية التقليدية، باعتبار ذلك عنصرا مهما في نهج شامل إزاء التنمية المستدامة؛

(ك) دعم الأطر القانونية والسياسات الوطنية لحماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية، مع تشجيع المبادرات الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتشجيع التعاون بين الدول لهذا الغرض، بطرق منها تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، حسب الاقتضاء، ودعم الأطر القانونية والسياسات الوطنية لإعادة الممتلكات الثقافية أو ردها، وفقا للتشريعات الوطنية والأطر القانونية الدولية الواجبة التطبيق؛

(ل) دعم الأطر والسياسات القانونية الوطنية للتمكين من أن توفر حقوق الملكية الفكرية سبل العيش للمشاركين في الإبداع الثقافي، بوسائل منها تعزيز التعاون الدولي على منع الاستيلاء على الأعمال الإبداعية؛

(م) السعي لإتاحة الوصول إلى ما في حوزتها من الأشياء الخاصة بالطقوس ورفات الموتى و/أو إعادتها إلى بلدانها الأصلية من خلال آليات منصفة وشفافة وفعالة توضع بالاتفاق مع الشعوب الأصلية المعنية؛

(ن) أن تدرك، في سياق السعي لتحقيق هذه الأهداف، أن الآليات الابتكارية للتمويل، العامة والخاصة، يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وطوعي وقابل للتنبؤ به، وأن تعيد التأكيد على ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى تعبئة موارد تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها وأن تكون مكمِّلة لمصادر التمويل التقليدية لا بديلا عنها وأن يتم صرفها وفقا لأولويات البلدان النامية وألا تتسبب في إثقال كاهل هذه البلدان بأعباء لا مبرر لها؛

(س) تعبئة الثقافة كوسيلة لتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل والسلام والمصالحة في سياق عمليات منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام؛

18 - ***تعرب عن بالغ قلقها*** من تزايد استهداف الممتلكات الثقافية، بما فيها المواقع الدينية والمزارات والمقابر، والممتلكات الأخرى بالهجمات الإرهابية، وبالأعمال التخريبية التي تسفر في كثير من الأحيان عن إتلاف تلك الممتلكات أو سرقتها أو تدميرها تدميرا تاما، وتدين هذه الاعتداءات؛

19 - ***تشجع*** جميع البلدان، والهيئات الحكومية الدولية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء وفي حدود الولايات المنوطة بها حاليا، والمنظمات غير الحكومية المعنية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة على تعزيز التعاون الدولي دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تنمية وتعزيز القطاعات الثقافية والإبداعية والسياحة الثقافية والمشاريع البالغة الصغر المتصلة بالثقافة ومساعدة تلك البلدان في تطوير الهياكل الأساسية الضرورية وتنمية المهارات اللازمة، وفي إجادة التعامل مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وفي الحصول على التكنولوجيات الجديدة بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

20 - ***تشجع*** المبادرات الرامية إلى تعزيز اتفاقات وشبكات التعاون الثقافي على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي لتبادل المعارف والمعلومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

21 - ***تشجع أيضا*** البرامج التي تسهل حصول الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، بما يشمل العاملين في البيئة الرقمية، على المزايا الاجتماعية والحقوق الاقتصادية، ومن ثم تعزيز فرص

العمل والأجور العادلة والأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة، فضلا عن التدريب في ضوء التقدم التكنولوجي والرقمنة؛

22 - ***تدعو*** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى مواصلة تقديم الدعم، وتيسير التمويل ومساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها الوطنية على تعزيز إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، بطرق منها إسداء المشورة في مجال السياسات، والتزويد بالمعلومات، وتبادل أفضل الممارسات، وجمع البيانات، وإجراء البحوث والدراسات واستخدام مؤشرات التقييم المناسبة، وكذلك تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الدولية الواجبة التطبيق، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد؛

23 - ***تدعو*** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إلى أن تواصل، بالتشاور مع البلدان، تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تجميع البيانات الكمية والكيفية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة بالموضوع، حسب الاقتضاء، وأن تواصل العمل كمنصة للتبادل بين البلدان بشأن الصلات بين الثقافة والتنمية المستدامة، بوسائل منها تنظيم منتدى عالمي بشأن السياسات الثقافية يعقد مرة كل أربع سنوات بدءا من عام 2025 فصاعدا؛

24 - ***تطلب*** إلى الأمين العام كفالة أن تواصل أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها في عمليات البرمجة الخاصة بها، ولا سيما أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية، لدى مساعدة البلدان في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

25 - ***تقر*** بدور الاستعراضات الوطنية الطوعية في استخلاص دروس مستفادة قيمة وممارسات فضلى بشأن مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتدعو البلدان إلى إدماج الثقافة والاقتصاد الإبداعي في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وعرضها؛

26 - ***تشجع*** جميع البلدان، والهيئات الحكومية الدولية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المعنية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة على أن تراعي على النحو الواجب إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي، وتدعو رئيس الجمعية العامة، في هذا الصدد، إلى أن يستضيف، استنادا إلى المناقشة التي جرت في المناسبة الرفيعة المستوى السابقة بشأن الثقافة والتنمية المستدامة، حوارا تفاعليا رفيع المستوى مدته يوم واحد بشأن هذا الموضوع، في حدود الموارد المتاحة، في أثناء الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، وأن يدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى تقديم دعمها إلى رئيس الجمعية، في حدود الولايات المنوطة بها حاليا؛

27 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ خطوات أكثر تأثيرا لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والبلدان الأشد ضعفا، وللوصول أولا إلى مَن هم أكثر تأخرا عن الركب؛

28 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند الفرعي المعنون "الثقافة والتنمية المستدامة"، في إطار البند المعنون "العولمة والترابط".